

تقرير

غليون يطالب العرب بتدخل عسكري

للمنطقة الآمنة تجري مناقشته لبحث تفاصيله قبل تقديمه إلى مجلس الأمن، مشدداً على وجود «مناطق كاملة لم يعد النظام قادراً على السيطرة عليها». كذلك ادعى أن «السيطرة الميدانية للنظام تنحسر، وهو يتراجع في كل الميادين. والنظام انتهى حقيقة، ونحن في الشهر العاشر نقول إن الثورة باتت قريبة من توليد سوريا الحرة».

وفي السياق، لم ينس رئيس «المجلس الوطني» توجيه التحية إلى «الجيش السوري الحر»، مدافعاً عن قيام عناصر في المعارضة بحمل السلاح، قائلاً «طبعاً هناك عنف، ولكننا نرفض المساواة بين عدوانين. فهناك عنف، وهناك مسلحون في الأحياء حملوا السلاح لنفس الحاجة التي نقولها اليوم، وهي حماية المدنيين، لأنه لا يمكن السكوت عن الاعتقالات والتعذيب والقتل الوحشي للناس». كلام أردفه غليون بالتعهد بتفادي «حرب أهلية داخلية بين جيشين أو طائفتين»، وبالكشف عن أن تونس أبلغت مجلسه نيتها الاعتراف رسمياً به، والطلب من السفير السوري الانشقاق أو مواجهة الطرد من البلاد.

وفي وقت لاحق، وزع «المجلس» بياناً تحاشي فيه الدعوة إلى التدخل العسكري، مكتفياً بمطالبة الجامعة العربية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بـ «العمل السريع لحماية المدنيين والثوار في مناطق آمنة وأخرى عازلة». كذلك تعهد بيان «المجلس» بتوفير الدعم والرعاية للجيش السوري الحر، و«بحشد كل الطاقات لمزيد من حصار النظام إعلامياً واقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً حتى إسقاطه».

«المجلس الوطني يطالب الجامعة العربية بنشر قوات ردع لحماية المدنيين من قوات الأمن السورية». كذلك كشف غليون عن أن مشاورات الأيام الماضية أفضت إلى صيغ بشأن حكومة انتقالية، مؤكداً أن المعارضة تُعدّ لتحرك في مجلس الأمن الدولي ضد نظام الأسد. وبعدها أدان غليون «المراوغة» السورية المتمثلة في التوقيع السوري على بروتوكول المراقبين العرب، قطع مؤتمره

تلويح بطلب قوات ردع عربية وإعداد تصور عن مناطق عازلة وأمنة

الصحافي أكثر من مرة للإبلاغ عن «تطورات ميدانية في سوريا»، قبل أن يعلن عدم تبليغ مجلسه المبادرة العراقية الجارية حالياً كوسيط بين الجامعة العربية وسوريا، مؤكداً في الوقت عينه «رفض أي مبادرة جديدة لكسب الوقت بالنسبة إلى النظام»، ومشيراً إلى أن «الطبقات التي كانت تحيط بالنظام بدأت تنفك عنه». أما المحور العسكري في كلام غليون، فقد ظهر من خلال إشارته إلى أن المجلس الوطني بات «لديه تصور

تونس - نزار هقني

بدا أن الملف السوري بدأ يأخذ منحى جديداً بالنسبة إلى «المجلس الوطني السوري» المعارض الذي ارتأى إحاطة مؤتمره الأول في تونس بسرية مطلقة طيلة الأيام الأربعة الماضية، «خوفاً من تسريبات إعلامية». وقد حدّد «المجلس الوطني»، في ختام مؤتمره الأول الذي عقده في العاصمة التونسية منذ يوم الجمعة الماضي، استراتيجيا جديدة هادفة إلى إسقاط النظام السوري، متقدماً خطوة جديدة نحو بحث حل عسكري ما في سوريا، بصيغة «قوات ردع عربية في حال استمر القتل»، وذلك في موازاة تحديد رؤية سياسية عمادها نقطتان: أولاً حكومة انتقالية باتت خطوطها العريضة واضحة في أذهان أركان «المجلس الوطني»، وثانياً إعداد العدة للتوجه إلى مجلس الأمن الدولي لإقرار مناطق آمنة وأخرى عازلة.

وقال الرئيس الحالي لـ «المجلس الوطني» برهان غليون، في مؤتمر صحافي في فندق بضاحية قمريت شمال العاصمة التونسية، «بداننا الحديث عن تدخل قوات ردع عربية إذا واصل النظام السوري القتل»، ويرر كلامه بـ «نحتاج إلى استخدام القوة ولو بشكل محدود في مناطق محددة»، من دون أن ينسى التذكير بأن المعارضة «لن تترك مصيرها في أيدي آخرين، حتى وإن كانوا الأمم المتحدة». كلام مشابه ورد على لسان المعارض الإسلامي هيثم المالح - الذي كان حضوره مؤتمر «المجلس الوطني» لافتاً كونه لم يكن منضوياً فيه سابقاً - عندما أصرّ على أن



المعارض عن مقتل ستة مدنيين برصاص قوات الأمن السورية في درعا ودير الزور، فضلاً عن الإشارة إلى أن «عشرات من الجنود المنشقين قتلوا بإطلاق النار عليهم لدى فرارهم من مراكزهم في منطقة جبل الزاوية في محافظة إدلب».

(الإخبار، أ ف ب، رويترز، يو بي أي)

«تشبه النكته، لكون بعض هذه الدول لم تجر أي انتخابات في تاريخها وتطالب بانتخابات في سوريا». ميدانياً، تزامن التوقيع السوري مع خروج «عشرات الآلاف» من المؤيدين للأسد في ساحة السبع بحرات بدمشق، بحسب وكالة «سانا». في المقابل، أفاد «المركز السوري لحقوق الإنسان»

حلب و«زواج المتعة» مع السلطة

حلب - سماح عبود

لم تكن حلب يوماً خارج المسار العام للنضال السوري، لكنها أيضاً لم تكن يوماً رائدة في أي مسار يحمل أي تغيير، سواء على المستوى السياسي أو الثقافي في البلاد. زواج المتعة الذي عقده تجار حلب مع السلطة، أضفى على المدينة ملامح لا تشبه ملامح أبنائها الثوريين الهوى، لكن في الوقت نفسه، الصامتين لاعتبارات عذبة، منها ما يتعلق بلقمة العيش والخوف من القمع. لكل هذه الاعتبارات غير المنقعة بالنسبة إلى المدن التي التحقت بالحراك الشعبي، تأخرت حلب عن الالتحاق بركب الحراك. اعتقد الحلبيون، وخصوصاً التجار أن مدينتهم ستكون خارج دائرة ما يرى المعارضون أنه أقرب إلى «العقوبات الجماعية» التي يمارسها النظام، تحديداً في ما يتعلق بأزمة الغاز والمازوت. وكانت المفاجأة أن حلب لم تختلف عن إدلب أو حمص أو درعا، فطاولتها الأزمة وطوابير الانتظار أمام محطات الوقود.

يقول أحد الأطباء في حلب إنه سُجِّلَت في الشهر الماضي «عشر وفيات لأطفال لم تتجاوز أعمارهم ثلاث سنوات نتيجة التهاب القصبات الهوائية الناتج من البرد الشديد». ويضيف أن هناك وفيات تحدث نتيجة الاختناق بغاز الكربون «لأن الناس يستخدمون الفحم وسيلة للتدفئة، فهو المتوافر والأرخص ثمناً» في ظل ندرة المازوت خصوصاً. معاناة حلب من البرد تصل إلى تقنين الكهرباء الذي طاول المحافظة شأنها شأن غيرها من المحافظات، ويرى متابعون لصمت حلب أن «هذا التصرف جعل حلب تدرك أنها أضاعت العنب، وأن الناطور سيقتل لا محال». ويتابع الناشط الحلبي نفسه ليشير إلى أن الحلبيين استغلوا «الرشى» التي قدمها النظام لهم في بداية الحراك

ما قل ودل

أعلنت السفارة المصرية في موسكو، أمس، إرجاء موعد زيارة وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو (الصورة) لروسيا، التي كان من المقرر إجراؤها يوم غد، الأربعاء. ونقلت وكالة «إنترفاكس» الروسية عن رئيس المكتب الإعلامي



في السفارة المصرية في موسكو رفعت السبع قوله إن زيارة وزير الخارجية لموسكو أرجئت «لمدة أسبوع». وأوضح أن سبب تأجيل موعد الزيارة هو «اجتماع وزراء خارجية جامعة الدول العربية لبحث الأوضاع في سوريا المقرر انعقاده يوم الأربعاء»، رغم أن الأمين العام للجامعة العربية أعلن تأجيل الاجتماع المذكور بعدما وقعت سوريا على وثيقة بروتوكول المراقبين العرب. (يو بي أي)

صديق آخر للعلبي في الرواية الثانية إنه «يوم إضراب الكرامة (الأحد الماضي)، امتنع عدد من العمال عن الحضور إلى المعمل، فصرهفهم بنحو تعسفي، وفي اليوم التالي انتقم منه العمال وأرادوا أن يجعلوه عبدة لغيره، فأحرقوا المعمل».

«تخبُّط» حلب بين الشائعات والرواية حول هذه القصة أو تلك الواقعة، له وجهان مختلفان، وكل يصدق الحقيقة التي تناسبه، لكن يبقى حراك الطبقة المثقفة من أطباء ومحامين وطلاب جامعيين أكثر جرأة من موقف طبقة التجار. ويشير محام ناشط إلى أن هناك «شبه اعتصام يومي للمحامين في القصر العدلي، للمطالبة بالإفراج عن زملائهم المعتقلين»، جازماً بأن عدد المعتقلين من زملائه قد تجاوز الخمسين محامياً. ويكشف أيضاً

أن الأطباء «يسوا أفضل حالاً، فكل طبيب يشارك في إسعاف مظاهر هو مشروع معتقل، أي مشروع شهيد، وخبر دليل على ذلك الطبيب صخر حلاق الذي وُجد مقتولاً ومنكلاً بجثته في ضواحي حلب». المحامون والأطباء ليسوا وحدهم في وسط الحراك الحلبي الخجول حتى الآن. فالطلاب بدأت مدارسهم تشهد نوعاً من «التعمُّد» السلمي، وإن كان لا يزال محدوداً. ووفق شهادة أحد الطلاب، فهم عندما دخلوا الأسبوع الماضي إلى المدرسة، وجدوا الشعارات المناوئة للنظام منتشرة على جدرانها. ويتابع: «على الفور أخذ المدير على عاتقه معالجة هذا الأمر، وأقدم بنفسه على طلي تلك الشعارات». هذا التصرف السريع من مدير المدرسة، كان له وجه آخر في مدرسة أخرى عند أطراف مدينة حلب، حيث خرج الطلاب في نظاهرة داخل حرم المدرسة، فما كان من المدير إلا أن أبلغ الجهات المختصة ليرفع عن نفسه المسؤولية، وقد اقتيد الطلاب بالفعل إلى جهة معلومة نالوا فيها ما يلزم من «تأديب».

مجلس الشعب، ووفق النتائج سيحددون موقفهم. ويضيف البيان: «إذا كانت الانتخابات نزيهة، فسنعدم النظام، وإذا لم تكن كذلك فسنأخذ خط الثورة».

هذا «التذاكسي»، على حد وصف أحد الناشطين المعارضين، كلف أحد صناعي حلب، بل أشهرهم، حياته. فبسام العلبي، صاحب أكبر معمل نسيج في الشرق الأوسط، احترق مصنعه، ما أدى إلى إصابته بسكتة قلبية قاتلة. وقُدِّرت الخسائر وفق النتائج الأولية للتحقيق بمليار ليرة سورية. وهناك روايتان عن سبب الحريق: يقول أحد أصدقاء الفقيه إن المرحوم رفض أن يتابع تمويل «الشبيحة» الذين ينتشرون في كافة أنحاء المحافظة فحرقوا المعمل. ويقول

صورة وزعتها وكالة «سانا» للأوضاع في حلب في أيار الماضي

